جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

دور الحوار الاجتماعي في الحد من تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية

إصدارات منظمة العمل العربية
2026

الفهرس

مقدمة 3

الإطار العام للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية 5

دور الحوار الاجتماعي في مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية 10

توظيف الحوار الاجتماعي في إدارة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية 13

التجارب الدولية والعربية في توظيف الحوار الاجتماعي خلال الأزمات 17

و اقع الحوار الاجتماعي في الدول العربية 20

متطلبات تفعيل الحوار الاجتماعي في مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية 23

الخلاصة والتوصيات..... 27

الخاتمة 30

مقدمة

تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة تصعيدًا عسكرياً إقليمياً تسبب في زعزعة استقرار الاقتصادات العربية والعالمية، مولداً موجة من الاضطرابات ذات الأثر الجيوسياسي والاقتصادي والاجتماعي العميق، لتمتد آثاره إلى أسواق الطاقة، وخطوط التجارة الدولية، ومسارات النقل البحري، وسلاسل الإمداد وتكاليف التأمين والشحن، فضلًا عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. وتشير تقديرات دولية حديثة إلى أن استمرار هذا التصعيد قد يفضي إلى خسائر اقتصادية واسعة في المنطقة العربية، مع تراجع ملموس في النمو، وارتفاع في معدلات الفقر، وتراجع المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة[1].

وتنتقل هذه الآثار عبر سلسلة مترابطة تبدأ من تكاليف الإنتاج والنقل، ثم تنعكس على الأسعار لتؤثر لاحقاً على الأجور الحقيقية ثم على قرارات التوظيف والاستثمار نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي يصيب القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية على حد سواء، فضلاً عن زيادة الضغوط على المؤسسات الاقتصادية بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وتعطل سلاسل الإمداد. كما تتأثر حركة التجارة والنقل بشكل مباشر، ما يؤدي إلى اضطرابات في الأسواق الداخلية والخارجية ويزيد من صعوبة الوصول إلى المواد الخام والمنتجات النهائية. وتشير تقديرات دولية إلى أن هذا النمط من الصدمات المرتبطة بعوامل خارجية يؤدي عادة إلى تضخم مستمر وتراجع معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع مستوى عدم اليقين، وهو ما يزيد من حساسية أسواق العمل في الاقتصادات المستوردة للطاقة أو المعتمدة على التجارة.

وتشير تقارير منظمة العمل العربية إلى أن الاقتصادات العربية تتسم بحساسية أعلى تجاه الصدمات الخارجية المرتبطة بالطاقة والتجارة، نتيجة الاعتماد النسبي على الاستيراد وارتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء والطاقة في دخل الأسر، وهو ما يزيد من سرعة انتقال آثار الأزمات إلى مستويات المعيشة وسوق العمل.[2]

هذا وتتفاوت آثار الحرب بين دول المنطقة؛ فبعض الدول المصدرة للطاقة قد تستفيد مؤقتاً من ارتفاع الأسعار، في حين تواجه الدول المستوردة للطاقة ضغوطًا أشد على التضخم والنمو والقدرة الشرائية. ولا تتوزع هذه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بالتساوي بين مختلف الفئات، إذ تكون أشد وطأة على العمال

[1] UNDP, Military Escalation in the Middle East: Economic and Social Implications for the Arab States region" Assessment

2- منظمة العمل العربية، مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، 2023

في الاقتصاد غير المنظم، والعمال المهاجرين، والأسر منخفضة الدخل، والمنشآت الصغيرة، وعلى الفئات التي تعتمد دخولها على العمل اليومي أو على القطاعات الأكثر تعرضًا للتعطل. وهذه الفئات تُعد أكثر هشاشة، لأنها غالبًا ما تملك احتياطيات أقل لا تمكّنها من امتصاص الاضطراب المفاجئ. وقد يتسبب الانخفاض المحدود في الدخل إلى تفاقم المديونية، وتدهور الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى اللجوء لأشكال عمل أكثر هشاشة[3]. كما تتزايد الضغوط على الخدمات العامة ونظم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الوضع تبرز المشكلة الأساسية المتمثلة في كيفية إدارة التوازن بين أربعة عناصر مترابطة، هي احتواء التضخم، واستمرار عمل الشركات، والحفاظ على الوظائف، وحماية مستويات المعيشة، حيث أن أي إجراء في أحد هذه الجوانب ينعكس مباشرة على الجوانب الأخرى، وهو ما يفرض الحاجة إلى آلية تنسيق فعلي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويكتسب الحوار الاجتماعي في هذا الإطار أهمية عملية في توفير قناة تواصل تجمع الحكومة وأصحاب العمل والعمال لمناقشة هذه التوازنات و اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق، لتحديد أولويات التدخل وتقدير أثر السياسات قبل تطبيقها، وتوزيع كلفة الأزمة بين الأطراف بطريقة تحد من انتقالها إلى اختلالات أعمق في سوق العمل أو الاستقرار الاجتماعي.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أن إدارة تداعيات الحرب الراهنة تعتمد إضافة إلى أدوات السياسة الاقتصادية على وجود آلية قادرة على تنسيق هذه الأدوات وربطها بالواقع، وهو ما يوفره الحوار الاجتماعي عندما يستخدم بصورة منتظمة وموجهة نحو قضايا محددة، وبناءً على ذلك تهدف الورقة إلى تحليل مسارات انتقال آثار الأزمة إلى الاقتصاد وسوق العمل، وتحديد المجالات التي يتطلب التعامل معها حواراً اجتماعياً منظماً بالاستناد إلى التجارب الدولية والعربية ووصولاً إلى صياغة إطار عملي يمكن لصانع القرار استخدامه في إدارة هذه المرحلة.

[3]- ILO, Blog on Lasting Shocks from Middle East Crisis: Emerging risks for the world of work. April 2026

الإطار العام للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية

تشكل الحرب الراهنة مرحلة حرجة للمنطقة العربية، إذ تتجاوز تداعياتها حدود الصراع العسكري لتؤثر في استقرارها الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر. فمن الناحية الاقتصادية، يتجلى أثر الحرب في عدة مجالات محورية، أبرزها قطاع الطاقة حيث أدت الهجمات والاعتداءات الإيرانية على عدد من الدول العربية إلى تقلبات حادة في أسعار النفط والغاز، ما انعكس على تكاليف الإنتاج والنقل وعلى الأسواق العالمية بشكل عام. كما تضررت التجارة الإقليمية والدولية نتيجة تعطّل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، إلى جانب تهديد الأمن الغذائي نتيجة توقف خطوط الإمداد الأساسية وتراجع الإنتاج المحلي في بعض الدول المتضررة، وتؤكد التقديرات الكمية أن هذا التصعيد، حتى في حال استمراره لفترة قصيرة، قادر على إحداث صدمة اقتصادية إقليمية واسعة النطاق، حيث يُقدّر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنحو 3.7%، أي ما يعادل خسائر 146 مليار دولار.[4]

أما من الناحية الاجتماعية، فتتأثر المجتمعات بفعل هذه الصدمات الاقتصادية، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة كالنساء، والأطفال، والعمال في القطاعات غير المنظمة، ما يزيد من معدلات الفقر والبطالة ويعمّق أوجه التفاوت الاجتماعي. كما تؤدي هذه التداعيات إلى ضغوط إضافية على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان، ما يجعل من إدارة الأزمة وتبني سياسات حماية اجتماعية واستراتيجية للتعافي الاقتصادي والاجتماعي ضرورة ملحة لضمان صمود المجتمعات وقدرتها على التكيف مع الصدمات المستمرة.

1- التداعيات الاقتصادية

تشير المعطيات المرتبطة بتداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية إلى تفاوت آثارها بين الدول المتأثرة بالصراع، فالأثر الاقتصادي ينتقل إلى الأسواق المحلية عبر مجموعة محددة من القنوات التي تربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي، ونظرا لكون هذه المخاطر تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين وخروجها عن نطاق سيطرة الفاعلين الاقتصاديين، فإنها تشكل تحديات كبيرة على استراتيجيات الأعمال التجارية، والعمليات التشغيلية، وفي مقدمتها أسواق الطاقة، والتجارة الدولية، والنقل البحري، والتأمين، والتدفقات المالية.

[4]- الاسكوا، الصراع وتداعياته: تصاعد حدة الأزمة في المنطقة العربية، تحليل قائم على السيناريوهات، مارس 2026

الطاقة

وتتمثل القناة الأولى في أسعار الطاقة، حيث تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بالإمدادات، لارتباطه الوثيق بمناطق الإنتاج ومسارات الإمداد الحيوية. إذ تعتمد أسواق الطاقة على شبكة معقدة من خطوط النقل والممرات البحرية والمناطق الإنتاجية الموزعة جغرافياً في مناطق عدة من العالم. الأمر الذي يجعل أي اضطراب في هذه المنظومة، سواء كان عسكرياً أو سياسياً، غالباً ما يترجم إلى مخاوف الأسواق من نقص محتمل في المعروض. ولهذا فإن أسعار النفط كثيراً ما ترتفع بسرعة عندما تتصاعد التوترات في مناطق استراتيجية. فقد أدى تعطّل الممرات البحرية الحيوية إلى تراجع كبير في حركة الشحن، حيث انخفضت بعض التدفقات بأكثر من 70% في مضيق هرمز، ما ساهم في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قاربت 120 دولاراً للبرميل خلال فترة التصعيد، وهو ما يشكل عاملاً تضخمياً عالمياً،[5] وبما يؤدي إلى تباطؤ في الاستثمار والنمو الاقتصادي وارتفاع في تكلفة المعيشة، وتراجع في توفير فرص عمل جديدة وحدوث اضطرابات اجتماعية. وهو ما ينعكس سريعاً على أسعار النفط والغاز خاصة في منطقة تعتمد بدرجات متفاوتة على الاستيراد، وتشير تقديرات دولية إلى أن صدمات أسعار الطاقة تظل من أبرز مصادر التضخم في الاقتصادات المستوردة، نظراً لانتقال أثرها إلى تكاليف الإنتاج والنقل.[6]

---

[5]- UNDP, Military Escalation in the Middle East: Economic and Social Implications for The Arab States Region, April 2026

[6]- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2024–2025 (تقارير تحليل التضخم وصدمات الطاقة) (IMF, World Economic Outlook, 2024/2025)

كما تساهم تداعيات هذه الحرب في زيادة الضغوط على الدول المتوسطة الدخل المستوردة للنفط، وتلك التي تعاني من ضيق الحيز المالي، وارتفاع الدين العام وتزايد ضغوط الدين الخارجي، حيث تسعى هذه الدول إلى التخفيف من تأثيراتها السلبية على اقتصاداتها.

التجارة وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي

أما القناة الثانية فتتمثل في التجارة وسلاسل الإمداد والأمن الغذائي، حيث يؤدي اضطراب الممرات البحرية وارتفاع تكاليف الشحن إلى زيادة أسعار السلع المستوردة وتأخر وصولها، وقد أظهرت بيانات دولية أن تكاليف النقل البحري تتأثر مباشرة بمستوى المخاطر في الممرات التجارية، وأن ارتفاعها ينتقل إلى أسعار السلع الأساسية خلال فترات قصيرة.[7]

وترتبط بذلك تكاليف التأمين والنقل، حيث يؤدي ارتفاع المخاطر إلى زيادة أقساط التأمين على الشحنات وإعادة توجيه بعض المسارات البحرية، وهو ما يزيد من زمن النقل وتكلفته، وتشير تقارير قطاع التأمين البحري الدولية إلى أن هذه العوامل قد ترفع التكلفة الإجمالية للسلع المستوردة حتى في حال ثبات أسعارها الأصلية.[8]

[7] البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2024 ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير النقل البحري، 2023–2024
(World Bank, Global Economic Prospects, 2024; UNCTAD, Review of Maritime Transport)

[8] Allianz Commercial (AGCS), تقرير سلامة الشحن العالمي، 2024 (Safety and Shipping Review, 2024)

كما تؤدي الحرب السائدة في المنطقة العربية اليوم إلى مخاطر متزايدة تهدد استدامة الإمدادات الغذائية، حيث يحذر برنامج الأغذية العالمي إلى احتمال تعرض سلاسل الإمداد الغذائية لاضطرابات حادة، قد تكون من بين الأشد منذ جائحة كوفيد – 19، وبداية النزاع في أوكرانيا عام 2022. وتتأثر تجارة الأغذية بشكل مباشر بهذه الأوضاع، بما يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار واضطرابات في تدفقات الإمداد، خاصة في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية.

وتمثل الأسواق المالية والاستثمار قناة إضافية لانتقال الأثر، إذ تؤدي حالة عدم اليقين إلى تذبذب الأسواق وارتفاع علاوات المخاطر وتأجيل قرارات الاستثمار، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة والطاقة، وتشير تقارير دولية إلى أن فترات عدم الاستقرار الجيوسياسي ترتبط عادة بتراجع تدفقات الاستثمار الخاص وارتفاع كلفة التمويل.[9]

وتتفاعل هذه القنوات ضمن سلسلة مترابطة حيث يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف النقل، والتي تنعكس بدورها على أسعار السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتآكل الأجور الحقيقية وتراجع القدرة الشرائية، وتؤكد التقارير الدولية أن هذا النمط من التضخم يؤثر مباشرة على سوق العمل من خلال الضغط على الأجور الحقيقية وزيادة مخاطر فقدان الوظائف أو تدهور شروط العمل.[10]

وفي الاقتصادات العربية تتضاعف هذه الآثار نتيجة عوامل هيكلية، من أبرزها الاعتماد على الاستيراد في السلع الأساسية وارتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء والطاقة في دخل الأسر، إضافة إلى محدودية هوامش التكيف لدى عدد كبير من المنشآت خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وتشير تقارير دولية إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي في هذه السياقات إلى زيادة مستويات الفقر والهشاشة في حال عدم اتخاذ إجراءات استباقية.[11]

إن انتقال أثر الصدمات الاقتصادية في الدول العربية يتم بصورة أسرع إلى مستويات المعيشة وسوق العمل نتيجة محدودية أدوات التكيف لدى عدد من القطاعات وارتفاع درجة التعرض للتقلبات الخارجية.[12]

ويظهر الأثر النهائي لهذه القنوات في سوق العمل، حيث يبدأ بتباطؤ التوظيف ثم يتحول إلى تقليص ساعات العمل أو تحفيض الأجور أو تجميدها، وقد يصل إلى فقدان الوظائف في حال استمرار الضغوط، وتشير التقارير

---

[9] صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2024 (Global Financial Stability Report, 2024)
[10] منظمة العمل الدولية، تقرير الأجور العالمي 2022–2023 + تحديثات 2024 (ILO Global Wage Report)
[11] الإسكوا، تقرير التحديات التنموية في المنطقة العربية، 2023–2024
[12] منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل العربي (الدورة 49): الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، 2023

الدولية إلى أن الأزمات المرتبطة بالتضخم وعدم اليقين تؤدي غالباً إلى توسع أشكال العمل غير المستقر خاصة في الاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة العمالة غير المنظمة.[13]

2 – التداعيات الاجتماعية

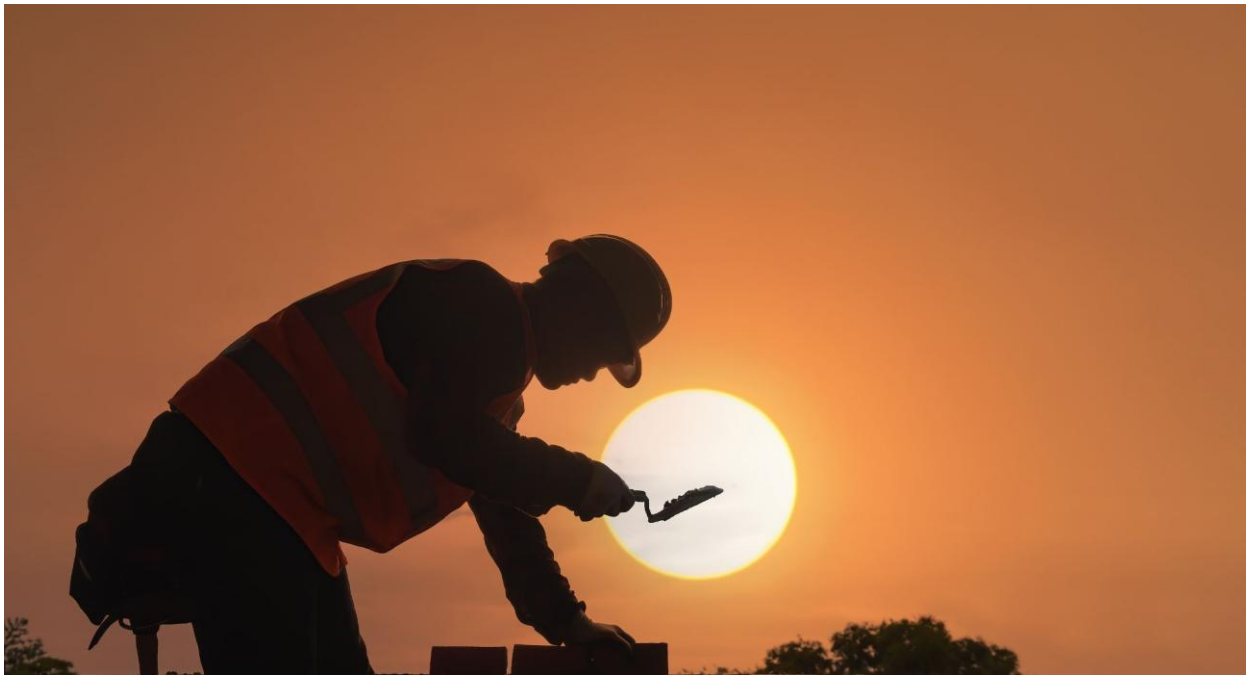

تقف المنطقة العربية اليوم عند مفترق طرق حرج، حيث تتزامن الحرب الإقليمية الراهنة مع و اقع يعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية، حيث تواجه أسواق العمل في عدد من الدول العربية تحديات هيكلية تعيق قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، لا سيما من فئة الشباب. وتتفاقم أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة من الأزمات، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر واستمرار مستوياتها المرتفعة بصورة مزمنة، حيث يُتوقع أن تدفع الأزمة الراهنة نحو 3 إلى 4 ملايين شخص إضافي إلى دائرة الفقر.[14] ، ما يزيد من ضعف قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية. ويضاف إلى ذلك أن الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، لا سيما الغذاء والنقل والسكن، يزيد من هشاشة الأسر العاملة، ويعمق فجوات الفقر وعدم المساواة، ويهدد الأمن الغذائي والمائي، فضلاً عن التأثير السلبي على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

[13] منظمة العمل الدولية، تقرير اتجاهات التشغيل العالمية، 2024 (World Employment and Social Outlook, 2024)

[14] UNDP, Military Escalation in the Middle East: Economic and Social Implications for The Arab States Region, April 2026

وفي ضـوء ذلك فإن التحدي الرئيسـي يتمثل في إدارة التفاعل بين هذه القنوات، بحيث لا تتحول الضـغوط التضـخمية إلى تراجع واسـع في النشـاط الاقتصـادي أو إلى اختلالات في سـوق العمل أو إلى تدهور سـريع في مستويات المعيشة، كما أن هذه التحديات مجتمعة تدعو إلى أهمية تبني سياسات متكاملة في سبيل تعزيز مرونة الاقتصـادات وقدرتها على الاسـتجابة للأزمات، بحيث تدعم اسـتدامة سـلاسـل الإمداد، وتكفل حماية الفئات الأكثر هشاشة، بما يتماشى مع مبادئ العمل اللائق والتنمية المستدامة. وهذا ما يفرض الحاجة إلى آلية تنسيق قادرة على التعامل مع هذه الرو ابط بشـكل متكامل، بدءاً من التنسـيق الوقائي في حالات الاحتواء السـريع لتداعيات الحرب، وصـولاً إلى إدارة الطوارئ في حالة اسـتمرار الأزمة، بما يعزز قدرة الدول العربية على تحقيق التوازن بين الاسـتقرار الاقتصـادي والحماية الاجتماعية، وهو ما يشـكل المدخل لدور الحوار الاجتماعي في إدارة هذه التداعيات.

دور الحوار الاجتماعي في مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية

1- مفهوم الحوار الاجتماعي وأشكاله ومستوياته

يعتبر الحوار الاجتماعي أحد الأدوات المؤسـسـية الأسـاسـية في تنظيم علاقات العمل وصـياغة السـياسـات الاقتصـادية والاجتماعية، وقد تطور ليصـبح إطاراً عملياً لتنظيم التفاعل بين الحكومات وأصـحاب العمل والعمال، خاصـة في فترات الأزمات التي تتطلب تنسـيقاً مباشـراً بين هذه الأطراف، فالحوار الاجتماعي يشـمل مختلف أشكال التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات بين هذه الأطراف حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ولا سـيما تلك المتعلقة بسـوق العمل والسـياسـات الاقتصـادية والحماية الاجتماعية، وهو ما يجعله أداة لربط السياسات بالو اقع العملي وتعزيز التوازن بين المصالح المختلفة.[15]

ويرتبط الحوار الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العمل اللائق باعتباره أحد مكوناته الأسـاسـية إلى جانب التشـغيل والحماية الاجتماعية والحقوق الأسـاسـية في العمل، كما أن الحوار الاجتماعي يمثل أحد مرتكزات الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي خاصـة في فترات الأزمات التي تتطلب إدارة التوازن بين متطلبات الإنتاج والحماية الاجتماعية.[16]

---

[15] منظمة العمل الدولية، تقرير الحوار الاجتماعي، 2018

[16] منظمة العمل العربية، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام،2023، تقرير المدير العام "الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل" الدورة 49، 2023

ويتخذ الحوار الاجتماعي شكلين رئيسيين يتمثل أولهما في الحوار الثنائي بين أصحاب العمل والعمال الذي يركز على شروط وعلاقات العمل وعلاقات التشغيل، بينما يتمثل الثاني في الحوار الثلاثي الذي تشارك فيه الحكومات وهو الشكل الأكثر ارتباطاً بالسياسات العامة ويكتسب أهمية خاصة في الأزمات لقدرته على تنسيق الاستجابة بين الأطراف ضمن إطار مؤسسي.

كما يمارس الحوار الاجتماعي عبر مستويات مترابطة تشمل المستوى الوطني الذي تصاغ فيه السياسات العامة، والمستوى القطاعي الذي تعالج فيه خصوصية القطاعات الاقتصادية، ومستوى المنشأة الذي يتم فيه التطبيق العملي داخل بيئة العمل، وتعتمد فعالية الحوار الاجتماعي على درجة التكامل بين هذه المستويات إذ أن ضعف الترابط بينها يؤدي إلى فجوة بين السياسات والتطبيق، في حين أن تكاملها يتيح انتقال القرارات من المستوى الكلي إلى المستوى العملي.

2- الأدوات المؤسسية للحوار الاجتماعي

تعتمد فعالية الحوار الاجتماعي على توفر أدوات مؤسسية قادرة على تنظيمه وتحويله إلى نتائج عملية، حيث يشكل وجود هذه الأدوات شرطاً أساسياً لاستمراريته وتأثيره في السياسات العامة، وتتمثل هذه الأدوات في المقام الأول في المجالس واللجان الثلاثية التي تضم ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال، والتي توفر إطاراً منظماً لمناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوصل إلى توافقات بشأنها، كما تمثل المفاوضة الجماعية الأداة الأساسية للحوار بين العمال وأصحاب العمل، وتشكل حقاً معترفاً به وفق اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98، واتفاقيتي العمل العربية رقم 8 و11 [17]، وتكتسب أهمية خاصة في الأزمات لما توفره من مرونة في التكيف مع الضغوط الاقتصادية.[18]

وتشمل أدوات الحوار الاجتماعي أيضاً آليات مرنة مثل اللجان المؤقتة وفرق العمل المشتركة والاجتماعات الدورية التي تتيح سرعة الاستجابة وتبادل المعلومات بين الأطراف المختلفة، وقد أثبتت فعاليتها خلال الأزمات خاصة في الظروف التي تتطلب قرارات سريعة وتنسيقاً مباشراً، وتزداد فعالية الحوار الاجتماعي عندما تعمل هذه الأدوات بصورة متكاملة بحيث توفر المجالس الثلاثية الإطار العام لصياغة وتصميم السياسات بينما تعالج المفاوضة الجماعية القضايا العملية وتدعم آليات التشاور وسرعة التفاعل مع التطورات.

[17] اتفاقية العمل العربية رقم 8 بشأن الحريات والحقوق النقابية، واتفاقية العمل العربية رقم 11 بشأن المفاوضة الجماعية
[18] منظمة العمل الدولية، اتفاقية الحرية النقابية رقم (87) واتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية رقم(98)

3- دور الحوار الاجتماعي في إدارة الأزمات

يمثل الحوار الاجتماعي أداة محورية في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نظراً لقدرته على تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي وحماية الفئات المختلفة، وتشير التقارير الدولية إلى أن الحوار الاجتماعي يسهم في تحسين جودة السياسات وتعزيز التو افق حولها وتقليل كلفة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية خاصة عندما يتم تفعيله بصورة منتظمة ومبكرة.[19]

كما تؤكد تقارير منظمة العمل العربية أن الحوار الاجتماعي يشكل أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية خاصة في الاقتصادات التي تتعرض لصدمات خارجية متكررة.[20]

وقد برز هذا الدور بوضوح خلال جائحة كوفيد - 19 حيث أظهرت التجارب أن الدول التي اعتمدت على الحوار الاجتماعي تمكنت من تبني سياسات أكثر توازناً شملت دعم الأجور وتوسيع الحماية الاجتماعية واعتماد ترتيبات عمل مرنة، وهو ما ساهم في الحد من فقدان الوظائف والحفاظ على استدامة النشاط الاقتصادي،[21] كما أسهم الحوار الاجتماعي في الحفاظ على العلاقة التعاقدية بين العمال وأصحاب العمل وفي تحسين قابلية تطبيق السياسات من خلال إشراك الأطراف في تصميمها مما عزز من مستوى الامتثال لها.

ويمتد دور الحوار الاجتماعي إلى تقليل حالة عدم اليقين من خلال توفير قنوات مؤسسية لتبادل المعلومات وتوضيح السياسات، وهو ما ينعكس على قرارات الاستثمار والتوظيف، وتظهر التجارب أن فعالية الحوار الاجتماعي في الأزمات ترتبط بعوامل تشمل التدخل المبكر ووجود مؤسسات فاعلة والتو افق بين الأطراف والقدرة على التفاعل المنظم، وهي عناصر تحدد مدى قدرته على التأثير في نتائج السياسات.

4- القيمة العملية للحوار الاجتماعي في ظل الحرب الإقليمية على المنطقة العربية

في ظل تطورات الحرب الإقليمية تتخذ أهمية الحوار الاجتماعي طابعاً عملياً مباشراً نظراً لطبيعة التحديات التي تشمل ارتفاع الأسعار وضغوط التكاليف وعدم استقرار الإمدادات وتز ايد حالة عدم اليقين، وتفرض هذه الظروف الحاجة إلى إدارة توازن دقيق بين احتواء التضخم واستدامة الشركات والحفاظ على الوظائف وحماية مستويات المعيشة، وهي عناصر مترابطة لا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة.

---

[19] منظمة العمل الدولية، الحوار الاجتماعي وإدارة الأزمات: دروس من التجارب الدولية، 2020–2022
(ILO, Social Dialogue and Crisis Response)

[20] منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل العربي (الدورة 49): الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر آفاق المستقبل، 2023

[21] منظمة العمل الدولية، الحوار الاجتماعي في أوقات الأزمات: جائحة كوفيد-19 وما بعدها، 2021
(ILO, Social Dialogue in Times of Crisis: COVID-19 and Beyond, 2021)

وفي هذا الإطار يتيح الحوار الاجتماعي التوافق على آليات التكيف في المراحل المبكرة قبل تفاقم الأثر ويسهم في توجيه السياسات نحو القطاعات والفئات الأكثر تأثراً، كما يساعد في تحسين كفاءة استخدام الموارد في سياسات الدعم والحد من انتقال الصدمة إلى سوق العمل، ويؤدي دوراً مهماً في تقليل حالة عدم اليقين من خلال إشراك الأطراف في فهم التحديات وتوضيح التوجهات مما يعزز استقرار التوقعات الاقتصادية.

وبهذا المعنى يمثل الحوار الاجتماعي أداة لربط السياسات بالواقع العملي من خلال نقل التحديات الفعلية إلى صناع القرار وتعزيز قابلية تنفيذ السياسات، وهو ما يجعله عنصراً أساسياً في إدارة تداعيات التصعيد العسكري.

توظيف الحوار الاجتماعي في إدارة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية

1- إدارة الضغوط التضخمية وتكاليف المعيشة

تمثل الضغوط التضخمية أحد أبرز الآثار المباشرة للحرب الإقليمية نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين واضطراب سلاسل الإمداد، وهي عوامل تنعكس بسرعة على أسعار السلع الأساسية وتكاليف الإنتاج، ويتميز هذا النمط من التضخم بارتباطه بصدمات العرض مما يجعله أقل استجابة لأدوات النقد التقليدية وأكثر ارتباطاً بهيكل التكاليف في الاقتصاد.

وتشير تحليلات دولية إلى أن صدمات العرض تتطلب مزيجاً من السياسات المالية والتنظيمية نظراً لانتقال أثرها إلى الإنتاج والدخل في آن واحد،[22] وأن هذا النوع من التضخم يؤدي إلى تآكل الأجور الحقيقية ويضغط على مستويات المعيشة خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل،[23] كما تشير منظمة العمل العربية إلى أن معالجة آثار التضخم في الدول العربية تتطلب تنسيقاً بين سياسات الأجور والدعم، بما يحقق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي وحماية الفئات الأكثر تأثراً.[24]

وتتمثل الإشكالية الأساسية في العلاقة بين الأجور والأسعار حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى مطالبات بزيادة الأجور، في حين قد تسهم زيادات غير منسقة في تغذية التضخم، وتزداد هذه الإشكالية حدة في العديد من الاقتصادات العربية نتيجة ارتفاع نسبة العمالة منخفضة الدخل إلى جانب محدودية قدرة العديد من المنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب زيادات في الأجور.

---

[22] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2024–2025 (IMF, World Economic Outlook, 2024/2025)
[23] منظمة العمل الدولية، تقرير الأجور العالمي 2022–2023 (مع تحديثات 2024)، (ILO, Global Wage Report)
[24] منظمة العمل العربية، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية، 2023

في هذا السياق، يوفر الحوار الاجتماعي إطاراً عملياً لإدارة هذا التوازن من خلال التوصل إلى ترتيبات تدريجية تأخذ في الاعتبار القدرة الفعلية للاقتصاد، وقد أظهرت تجارب أوروبية حديثة خلال أزمة الطاقة أن الاتفاقات المبنية على الحوار الاجتماعي أسهمت في اعتماد زيادات مرحلية في الأجور مقترنة بإجراءات دعم موجهة، مما حد من الضغوط التضخمية ومن التوترات الاجتماعية في الوقت ذاته،[25] كما يتيح الحوار تنسيق السياسات المرتبطة بالأجور والدعم وتسعير السلع الأساسية بما يقلل من التناقضات بين أدوات السياسة الاقتصادية.

ويمتد هذا الدور إلى تحسين استهداف سياسات الدعم من خلال توفير معلومات دقيقة حول أثر التضخم على الفئات المختلفة، وهو ما يساعد في توجيه الموارد نحو الأكثر تأثراً ويزيد من كفاءة الإنفاق العام ويعزز قبول السياسات لدى المجتمع.

2- دعم استدامة الشركات والأنشطة الاقتصادية

تؤثر الأزمة الحالية على بيئة الأعمال من خلال ارتفاع التكاليف التشغيلية وزيادة عدم اليقين واضطراب الإمدادات، وهو ما يدفع الشركات إلى تبني سياسات تحفظية تشمل تأجيل الاستثمار أو تقليص النشاط، كما أن هذا النوع من الصدمات يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة تراجع الثقة وارتفاع كلفة التشغيل.[26]

كما تشير منظمة العمل العربية إلى أن استدامة المنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة تمثل عنصراً أساسياً في استقرار سوق العمل وأن دعمها خلال الأزمات يسهم في الحد من فقدان الوظائف،[27] حيث تتباين قدرة الشركات على التكيف مع هذه الضغوط، فتمتلك الشركات الكبرى هوامش أوسع لامتصاص الصدمات بينما تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة قيوداً أكبر، وهو ما تؤكده التقارير الدولية التي تشير إلى ارتفاع درجة تعرض هذه المنشآت لمخاطر التراجع أو الخروج من السوق.[28]

في هذا الإطار يسهم الحوار الاجتماعي في توزيع أثر الضغوط التشغيلية بصورة متوازنة بما يقلل من انتقالها المباشر إلى سوق العمل، وقد أظهرت التجارب أن الحوار يمكن أن يدعم اعتماد ترتيبات تشغيلية مرنة تساعد الشركات على الاستمرار دون اللجوء إلى تسريح العمالة كما يسهم في تحسين تصميم السياسات الداعمة للقطاع الخاص من خلال نقل التحديات الفعلية إلى صناع القرار، حيث يمثل هذا الدور أهمية خاصة في

---

[25] المفوضية الأوروبية، الاستجابة لأزمة الطاقة في أوروبا، 2023–2024 (European Commission, Energy Crisis Responses)

[26] البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2024 (World Bank, Global Economic Prospects, 2024)

[27] منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة الطريق نحو التنمية المستدامة والتمكين" لمؤتمر العمل العربي، الدورة 47، 2021

[28] منظمة العمل الدولية، تأثير الأزمات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2023–2024 (ILO, SMEs and Crisis Impact Reports)

المرحلة الحالية حيث يؤدي التدخل المبكر عبر الحوار إلى تقليل كلفة الأزمة من خلال معالجة الضغوط قبل تحولها إلى تراجع في التشغيل أو توقف في النشاط الاقتصادي.

3- الحفاظ على استقرار سوق العمل

يمثل سوق العمل أحد القنوات الأكثر حساسية لانتقال آثار تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية، حيث يبدأ التأثر عادة بتباطؤ التوظيف قبل أن يتطور إلى فقدان الوظائف إذا استمرت الضغوط، وتشير التقديرات الدولية إلى أن هذا النمط يتكرر في الأزمات المرتبطة بالتضخم وعدم اليقين حيث يؤدي تراجع النشاط إلى تقليص فرص العمل تدريجياً.[29]

كما تؤكد منظمة العمل العربية أن الحفاظ على فرص العمل القائمة يمثل أولوية في إدارة الأزمة نظراً لارتفاع كلفة فقدان الوظائف مقارنة بكلفة الحفاظ عليها،[30] فالحفاظ على الوظائف القائمة خلال الأزمات أكثر جدوى من فقدانها وإعادة استحداثها لاحقاً، نظراً لما يرتبط بذلك من خسارة في المهارات وارتفاع تكاليف إعادة التوظيف، وقد أثبتت تجارب كوفيد - 19 أن الحفاظ على العلاقة التعاقدية بين العمال وأصحاب العمل ساهم في تسريع التعافي الاقتصادي.[31]

ويوفر الحوار الاجتماعي في هذا الشأن إطاراً لإدارة التكيف داخل سوق العمل من خلال التو افق على ترتيبات تسمح باستمرار التشغيل رغم الضغوط، كما يتيح تحقيق توازن بين مرونة سوق العمل واحتياجات الاستقرار، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات العربية التي ترتفع فيها نسبة العمالة غير المنظمة.

كما يسهم الحوار الاجتماعي في الحد من توسع أنماط العمل غير المستقر التي تتزايد عادة خلال الأزمات، ويدعم تصميم سياسات أكثر فعالية للحفاظ على التشغيل من خلال ربطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.[32]

4- حماية الفئات الأكثر تأثراً وتعزيز العدالة الاجتماعية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى توزيع غير متكافئ للأثر بين الفئات حيث تتحمل الفئات الأقل قدرة على التكيف عبئاً أكبر خاصة في ظل التضخم وتراجع استقرار سوق العمل، وتشير تقارير دولية إلى أن الأزمات تؤدي إلى زيادة

---

[29] منظمة العمل الدولية، آفاق العمل في العالم – الاتجاهات 2024 (ILO, World Employment and Social Outlook, 2024)
[30] منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل العربي (الدورة 49): الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، 2023
[31] منظمة العمل الدولية، سياسات الحفاظ على العمالة خلال الأزمات (دروس من كوفيد-19)، 2021–2022 (ILO, Employment Retention Policies)
[32] منظمة العمل الدولية، العمل غير النمطي حول العالم (مع تحديثات حديثة 2023–2024)، (ILO, Non-standard Employment)

مستويات الفقر والهشاشة في حال غياب تدخلات موجهة،[33] كما تشير منظمة العمل العربية إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى اتساع الفجوات الاجتماعية في حال عدم اعتماد سياسات موجهة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة.[34]

وتشمل الفئات الأكثر تأثراً العمالة منخفضة الدخل والعاملين في القطاع غير المنظم والعمالة المهاجرة، والعاملين في القطاعات الحيوية الأكثر تعرضاً للمخاطر (النقل والطاقة والخدمات اللوجستية) كما قد يمتد الأثر إلى شرائح من الطبقة المتوسطة في حال استمرار الضغوط.

وفي هذا الإطار يوفر الحوار الاجتماعي آلية لضمان شمولية الاستجابة من خلال إدماج هذه الفئات في عملية تصميم السياسات بصورة غير مباشرة عبر ممثليها، كما يسهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع أثر تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية بين الأطراف مما يقلل من التوترات الاجتماعية، ويمتد دوره إلى ربط التدخلات قصيرة الأجل بالتوجهات طويلة الأجل بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من الآثار الممتدة للأزمة.

5- إدارة الأثر القطاعي لتداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية

تختلف آثار تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية بين القطاعات الاقتصادية تبعاً لدرجة ارتباطها بالطاقة والتجارة والنقل، وهو ما يتطلب استجابات متنوعة، وتعتبر قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والتجارة الدولية والسياحة من الأكثر تأثراً نتيجة اضطراب الإمدادات وارتفاع التكاليف في حين تواجه القطاعات الصناعية ضغوطاً على المدخلات بينما تتأثر القطاعات المحلية بصورة غير مباشرة عبر التضخم،[35] حيث تبرز أهمية اعتماد مقاربات قطاعية في إدارة الأزمات نظراً لتفاوت تأثيرها بين الأنشطة الاقتصادية.[36]

ويمثل الحوار الاجتماعي القطاعي أداة أساسية لتشخيص الفروق بين القطاعات وتطوير حلول مناسبة لكل منها من خلال تكامل المعلومات بين أصحاب العمل والعمال، وهو ما يتيح تصميم استجابات أكثر دقة وواقعية.

ولا يحقق هذا الحوار أثره الكامل إلا من خلال تكامله مع المستوى الوطني حيث ترتبط القضايا القطاعية

---

[33] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير التحديات التنموية في المنطقة العربية، 2023–2024 (ESCWA, Arab Development Challenges Report)

[34] منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل العربي (الدورة 50): مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية، 2024

[35] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير النقل البحري، 2023–2024، (UNCTAD, Review of Maritime Transport)

[36] منظمة العمل العربية، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام، 2023

بسياسات أوسع تتعلق بالتجارة والطاقة والدعم وهو ما يجعل التنسيق بين المستويات شرطاً لفعالية الاستجابة خاصة في الاقتصادات العربية.

التجارب الدولية والعربية في توظيف الحوار الاجتماعي خلال الأزمات

1- تجربة جائحة كوفيد - 19

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن الحوار الاجتماعي يمكن أن يتحول إلى أداة مركزية في إدارة الأزمات المركبة، عندما تتداخل الاعتبارات الصحية مع استمرارية النشاط الاقتصادي واستقرار سوق العمل، وقد أدى التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي خلال الجائحة إلى انخفاض ساعات العمل وفقدان الوظائف مما استدعى مستويات عالية من التنسيق بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، وفي هذا الإطار أكدت مصادر دولية أن فعالية الاستجابة ترتبط بمدى إشراك الأطراف المعنية في صياغة السياسات بما يحقق التوازن بين استمرارية الأعمال وحماية العمالة.[37]

وتشير البيانات إلى اعتماد مئات التدابير التي تم التوصل إليها من خلال الحوار الاجتماعي في أكثر من مائة دولة خلال فترة الجائحة، وشملت هذه التدابير سياسات حماية الأجور وتنظيم العمل واستدامة النشاط الاقتصادي

[37] منظمة العمل الدولية، مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل، 2020–2022 (ILO Monitor)

وهو ما يعكس قدرة الحوار الاجتماعي على إنتاج حلول عملية في ظروف استثنائية،[38] وقد برز من بين هذه السياسات برامج دعم الأجور التي ساهمت في الحفاظ على العلاقة التعاقدية بين العمال وأصحاب العمل رغم تراجع النشاط إلى جانب اعتماد ترتيبات مرنة لتنظيم العمل، وهو ما أكدته أيضاً تقارير المؤسسات الأوروبية المختصة.[39]

كما أسهم الحوار الاجتماعي في تحسين الامتثال للسياسات وتعزيز فعاليتها من خلال إشراك الأطراف في تصميمها وهو ما انعكس في تحسين التنسيق والمتابعة خلال الأزمة وفق تقييمات عربية ودولية،[40] وقد تم تكريس هذا الدور دولياً من خلال "الدعوة العالمية إلى العمل من أجل تعاف يركز على الإنسان" التي أكدت أهمية الحوار الاجتماعي كأداة لإدارة الأزمات والتعافي منها.[41]

وتكتسب هذه التجربة أهمية مباشرة في ظل تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على الدول العربية إذ تشير إلى أن إدارة الأزمة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وسوق العمل تتطلب أدوات تنسيقية تتيح تحقيق توازن بين متطلبات الاستمرار والحماية، وأن غياب هذا التنسيق يؤدي إلى قرارات أقل فاعلية وأكثر كلفة.

2- تجربة أزمة الطاقة والتضخم في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية

قدمت أزمة الطاقة والتضخم التي أعقبت الحرب في أوكرانيا نموذجاً أقرب إلى طبيعة تداعيات الحرب الإقليمية على الدول العربية من حيث انتقال الأثر من أسواق الطاقة إلى الأسعار والأجور وتكاليف الإنتاج، فقد شهدت الاقتصادات الأوروبية ارتفاعاً حاداً في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وهو ما انعكس على الأجور الحقيقية وكلفة التشغيل.[42]

وقد برزت الحاجة إلى إدارة توازن دقيق بين حماية القدرة الشرائية للأفراد وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، وهو ما تم التعامل معه من خلال الحوار الاجتماعي في عدد من الدول عبر التوصل إلى ترتيبات تضمنت زيادات مرحلية في الأجور ودعماً موجهاً للطاقة وإجراءات دعم للمنشآت والأسر،[43] وتكمن أهمية هذه التجربة في أن الحوار الاجتماعي أسهم في توزيع أثر الصدمة بين الأطراف بما حد من انتقالها إلى اختلالات أعمق في الاقتصاد.[44]

---

[38] منظمة العمل العربية، تقرير حول جهود الدول العربية في مواجهة آثار تداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل 2020

[39] المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، الاستجابة السياساتية لكوفيد-19 في أوروبا، 2021، (Eurofound)

[40] منظمة العمل الدولية، تقييم الاستجابة لجائحة كوفيد-19، 2022

[41] مؤتمر العمل الدولي، الدعوة العالمية إلى العمل من أجل تعافٍ يركز على الإنسان، 2021

[42] المفوضية الأوروبية، التضخم في الاتحاد الأوروبي، 2022

[43] المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل، الاستجابة لأزمة الطاقة، 2023

[44] منظمة العمل الدولية، تقرير الأجور العالمي 2022–2023

كما أبرزت هذه التجربة أهمية البعد القطاعي في إدارة الأزمات حيث تفاوتت قدرة القطاعات على التكيف وهو ما استدعى اعتماد حلول متنوعة، إضافة إلى دور الحوار في تقليل حالة عدم اليقين من خلال تعزيز الشفافية وإشراك الأطراف في صياغة السياسات.

وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة على المستوى العربي في هذه المرحلة نظراً للتشابه في طبيعة الصدمة المرتبطة بالطاقة والتجارة، مما يجعلها مرجعاً عملياً لكيفية استخدام الحوار الاجتماعي في إدارة التضخم وتكاليف المعيشة.

3- التجارب العربية في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

تشير التجارب العربية إلى وجود ممارسات فعلية للحوار الاجتماعي يمكن البناء عليها رغم تفاوت مستوى المؤسسية بين الدول، وقد برز هذا الدور خلال جائحة كوفيد-19، حيث اعتمدت الدول العربية حزم سياسات هدفت إلى الحفاظ على النشاط الاقتصادي ودعم المنشآت والحد من آثار الأزمة على سوق العمل.

وتوضح تقارير منظمة العمل العربية أن هذا التنسيق بين الحكومات وأصحاب العمل وممثلي العمال أسهم في تحسين تصميم السياسات وتعزيز تنفيذها خاصة فيما يتعلق بإجراءات دعم التشغيل والحماية الاجتماعية، كما تشير هذه التقارير إلى أن الحوار الاجتماعي أتاح مواءمة السياسات مع الواقع الفعلي للقطاعات الاقتصادية، وهو ما عزز من فعاليتها، كما أكدت تقارير دولية أن الاستجابة في المنطقة العربية اتجهت نحو تحقيق توازن بين دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الحماية الاجتماعية وهو ما يعكس إدراكاً لأهمية الربط بين هذين البعدين في إدارة الأزمات.[45]

كما لعبت المرونة المؤسسية في التجارب العربية دوراً مهماً، حيث اشتمل الحوار على آليات مرنة مثل اللجان المؤقتة والتشاور المباشر مما أتاح سرعة في الاستجابة، وفي ضوء التصعيد العسكري الراهن تكتسب هذه التجارب أهمية إضافية لأنها تشير إلى أن الدول العربية تمتلك قاعدة يمكن تفعيلها بسرعة دون الحاجة إلى بناء مؤسسات جديدة من الصفر.

4- الدروس المستفادة وإمكانية تطبيقها في الوضع الراهن

تظهر التجارب الدولية والعربية أن الحوار الاجتماعي يمثل أداة عملية لإدارة تداعيات الحرب الإقليمية على

[45] الإسكوا، تقرير التحديات التنموية في المنطقة العربية، 2023–2024

المنطقة العربية متعددة الأبعاد التي تؤثر في الإنتاج والدخل وسوق العمل في آن واحد، وتؤكد تقارير دولية وعربية أن هذه الأزمات تتطلب تنسيقاً يحقق التوازن بين هذه الأبعاد.

وتشير هذه التجارب إلى أن فعالية الحوار الاجتماعي ترتبط بتوجيهه نحو قضايا محددة ذات أثر مباشر مثل الأجور والتشغيل واستمرارية النشاط، وأن التدخل المبكر يسهم في الحد من تفاقم الأزمة وتقليل كلفتها، كما تؤكد أهمية التكامل بين مستويات الحوار الاجتماعي بحيث يتم الربط بين السياسات العامة والتطبيق القطاعي والعملي إلى جانب أهمية توفر البيانات الدقيقة التي تدعم اتخاذ القرار.

ويظهر أيضاً أن الثقة بين الأطراف تمثل عاملاً حاسماً في نجاح الحوار إذ أن وجود قنوات مؤسسية مستقرة يعزز القدرة على إدارة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية.

وفي ضوء الوضع الحالي تشير هذه الدروس إلى أن تفعيل الحوار الاجتماعي يجب أن يوجه نحو ملفات محددة تتعلق بإدارة التضخم واستدامة الشركات وحماية الوظائف، بما يحقق استجابة أكثر توازناً ويحد من انتقال آثار الأزمة إلى مستويات أعمق.

و اقع الحوار الاجتماعي في الدول العربية

1- الأطر المؤسسية للحوار الاجتماعي

تشير المعطيات إلى أن الحوار الاجتماعي في العديد من الدول العربية يستند إلى بنية مؤسسية قائمة تشمل المجالس واللجان الثلاثية والهيئات الاستشارية، إلى جانب الآليات المرتبطة بتطبيق تشريعات العمل، وتعكس هذه الأطر إدراكاً متقدماً لأهمية تنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج وربطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل قناة مؤسسية قائمة يمكن من خلالها تفعيل الحوار بدرجات متفاوتة من الانتظام والتأثير.

وتعتمد عدد من الدول العربية على أطر ثلاثية تضم الحكومات وأصحاب العمل والعمال وتؤدي دوراً في مناقشة قضايا العمل والسياسات المرتبطة به، سواء بصورة دورية أو عند التعامل مع قضايا محددة، وتشكل هذه الأطر قاعدة مؤسسية يمكن البناء عليها وتعزيز دورها بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة.[46]

كما يرتبط الحوار الاجتماعي في عدد من الدول بالتشريعات الوطنية للعمل من خلال نصوص تنظم إنشاء لجان مختصة بالأجور أو التشغيل أو تسوية النزاعات، وهو ما يعزز الطابع المؤسسي للحوار ويمنحه قدراً من

[46] منظمة العمل العربية، نحو عقد إجتماعي جديد في الدول العربية : الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل أمن وعادل ومستدام، 2023

الاستمرارية، وإلى جانب الهياكل الدائمة تتضمن هذه المنظومة آليات مرنة يتم تفعيلها في فترات الأزمات، مثل اللجان المؤقتة وفرق العمل والاجتماعات التنسيقية، وهو ما يعكس قدرة الأنظمة على الجمع بين الاستقرار المؤسسي والمرونة التشغيلية.

وتؤدي وزارات العمل والمؤسسات المرتبطة بها دوراً محورياً في تنظيم الحوار الاجتماعي من خلال إدارة الأطر الثلاثية وتوفير البيانات والإشراف على تنفيذ السياسات، إضافة إلى دور آليات تسوية النزاعات في دعم بيئة التو افق، وفي ظل تداعيات الحرب الإقليمية الراهنه تكتسب هذه الأطر أهمية إضافية لأنها تمثل قنوات جاهزة يمكن من خلالها تفعيل الحوار بصورة منظمة دون الحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة.

2- أنماط وممارسات الحوار الاجتماعي

يظهر الحوار الاجتماعي في الدول العربية في ممارسات عملية متنوعة تتكيف مع طبيعة النظم الاقتصادية والإدارية، ويمارس هذا الحوار عبر مستويات مترابطة تشمل المستوى الوطني والقطاعي وعلى مستوى المنشآت بما يشير إلى وجود مساحة فعلية للتفاعل بين أطراف الإنتاج.

وتشير تقارير منظمة العمل العربية إلى أن الحوار الاجتماعي في المنطقة يستخدم بصورة فعالة عند التعامل مع قضايا محددة مثل السياسات الاقتصادية أو التعديلات التشريعية أو الأزمات، في مؤشر على قدرة هذه الآلية على التكيف مع الأولويات الفعلية.[47]

وعلى المستوى الوطني يظهر الحوار في صورة تشاور وتنسيق عند إعداد السياسات والتشريعات مما يتيح إدماج وجهات نظر الأطراف المختلفة وتحسين جودة السياسات، وعلى المستوى القطاعي يسهم الحوار في معالجة خصوصية القطاعات الاقتصادية بما يسمح بتطوير حلول أكثر ملاءمة خاصة في الأزمات التي تتفاوت آثارها بين القطاعات، أما على مستوى المنشآت فيمثل الحوار أداة مباشرة لتنظيم العمل والتعامل مع التحديات التشغيلية ويسهم في معالجة المشكلات في مراحلها المبكرة.

كما تتسم ممارسات الحوار الاجتماعي بدرجة من المرونة حيث تشمل قنوات غير رسمية مثل التواصل المباشر والاجتماعات التنسيقية وهو ما يتيح سرعة التفاعل مع التطورات، وفي ظل تداعيات الحرب الراهنة تمثل هذه الأنماط المتنوعة رصيداً عملياً يمكن توظيفه لتفعيل الحوار بصورة سريعة وفعالة بما يجمع بين الأطر المؤسسية والآليات المرنة.

[47] منظمة العمل العربية، مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام"، 2023

3- عوامل تعزيز فعالية الحوار الاجتماعي

ترتبط فعالية الحوار الاجتماعي بعدد من العوامل التي تعزز قدرته على التأثير، من أبرزها انتظام ممارسته وتكامل مستوياته وتوفر المعلومات الداعمة له، ويظهر الحوار الاجتماعي في الدول العربية بصورة أوضح عند التعامل مع القضايا ذات الأولوية في قابليته للتفعيل السريع عند الحاجة.

ويشكل تنوع قنوات الحوار عاملاً إيجابياً إذ يتيح الجمع بين المرونة والتخصص خاصة عند تحقيق التنسيق بين المستويات المختلفة (الوطني، القطاعي، المنشأة) بما يعزز انتقال المعلومات وتنفيذ التو افقات بصورة أكثر فعالية.

كما يمثل توفر البيانات أحد العوامل الأساسية التي تدعم الحوار الاجتماعي حيث تسهم المعلومات الدقيقة في تحسين جودة النقاش وصنع القرار وهو ما تؤكده التقارير الدولية، وفي ظل التطورات التي تشهدها نظم المعلومات في العديد من الدول العربية تتوفر فرص متز ايدة لتعزيز هذا الجانب.[48]

ويرتبط ذلك أيضاً بتطور آليات تمثيل الأطراف بما يتيح توسيع نطاق الحوار ليشمل فئات أوسع من سوق العمل وهو ما يعزز من شمولية الاستجابة خاصة في ظل التغيرات في أنماط التشغيل.

كما يكتسب الربط بين مخرجات الحوار والسياسات العامة أهمية خاصة حيث يعزز ذلك من دور الحوار الاجتماعي كأداة مؤثرة في صنع القرار خاصة في فترات الأزمات التي تتطلب استجابات سريعة ومتكاملة.

4- الفرص المتاحة لتعزيز الحوار الاجتماعي

تمتلك العديد من الدول العربية مجموعة من المقومات التي يمكن البناء عليها لتعزيز الحوار الاجتماعي في مقدمتها وجود بنية مؤسسية قائمة وخبرة تراكمت في إدارة الأزمات وتطور في نظم المعلومات، إلى جانب تز ايد إدراك أهمية الحوار في دعم السياسات العامة.

كما أن تطوير الحوار الاجتماعي يقوم على البناء التدريجي على الأطر القائمة بما يعزز فعاليتها دون الحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة،[49] وتمثل الخبرة المكتسبة خلال جائحة كوفيد-19 فرصة عملية حيث أظهرت قدرة الأنظمة على استخدام آليات التنسيق والتشاور في إدارة الأزمات.

---

[48] منظمة العمل الدولية، صنع السياسات القائمة على البيانات وسوق العمل، 2020–2024

[49] منظمة العمل العربية، مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية"، 2023

ومن ناحية أخرى فإن ترابط السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية يجعل الحوار الاجتماعي أداة مناسبة لإدارة هذا التداخل خاصة في القضايا المرتبطة بالتضخم وسوق العمل واستدامة النشاط الاقتصادي.

كما أن التطور في نظم المعلومات يعزز من قدرة الحوار على الاستناد إلى بيانات دقيقة وهو ما يدعم اتخاذ القرار خاصة في فترات الأزمات، وفي ضوء تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة تمثل هذه العناصر مجتمعة أساساً يمكن من خلاله الانتقال إلى تفعيل أكثر انتظاماً للحوار الاجتماعي بما يعزز من قدرة الأنظمة على التكيف مع التحديات وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

متطلبات تفعيل الحوار الاجتماعي في مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية

1- تفعيل الأطر المؤسسية بصورة منتظمة

غالباً ما يفعل الحوار الاجتماعي بصورة مكثفة في فترات الأزمات ثم يتراجع حضوره في الفترات الاعتيادية، ورغم أن هذا النمط يعكس قدرة الأنظمة على التفاعل عند الحاجة إلا أن طبيعة الأزمات الجيوسياسية المركبة التي تتطور آثارها تدريجياً على الأسعار والنشاط الاقتصادي وسوق العمل تفرض الانتقال إلى نمط أكثر انتظاماً واستمرارية.

فوجود إطار مؤسسي يعمل بصورة منتظمة يمثل عاملاً أساسياً في متابعة التطورات وتقييم آثارها والتكيف معها بشكل مستمر بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل المتقطعة، فالدول العربية التي تمتلك أطراً مؤسسية قائمة تشمل المجالس الثلاثية واللجان المختصة والهيئات المرتبطة بسوق العمل، سوف يتيح تفعيلها بصورة منتظمة تحويلها إلى منصات دائمة للتشاور والتنسيق.

كما أن انتظام الحوار الاجتماعي يعزز قدرته على التأثير لأنه يتيح تراكم الفهم المشترك بين الأطراف ويسهل التوصل إلى توافقات في القضايا المعقدة خاصة في بيئات تتسم بارتفاع عدم اليقين،[50] كما أن انتظام الاجتماعات وقنوات التواصل يتيح متابعة مستمرة للتطورات وتحديث التقديرات ومراجعة السياسات عند الحاجة ويعزز الشفافية ويقلل فجوة المعلومات.

[50] منظمة العمل الدولية، تقرير الحوار الاجتماعي، 2018 (ILO, Social Dialogue Report, 2018)

ويمثل هذا التفعيل المنتظم انتقالاً بالحوار الاجتماعي من كونه عملية تشاورية عامة إلى عملية تنسيقية مرتبطة بدورة صنع القرار بما يعزز قدرته على تحديد الأولويات وتقييم الخيارات ومتابعة التنفيذ، وفي ظل تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية تبرز أهمية هذا النمط كجزء من مقاربة لإدارة عدم اليقين تقوم على التفاعل المستمر والتكيف مع التغيرات.

2- توجيه الحوار نحو القضايا ذات الأولوية

تتحدد فعالية الحوار الاجتماعي بمدى تركيزه على القضايا التي تمثل جوهر التحديات، وفي الأزمات المركبة يؤدي تعدد القضايا إلى تشتت الجهود إذا لم يتم تحديد أولويات واضحة، وفي ظل تداعيات الحرب الراهنة التي تتسم بضغوط تضخمية وارتفاع التكاليف وتحديات استمرارية الأعمال والتأثيرات على سوق العمل تبرز الحاجة إلى توجيه الحوار نحو هذه المحاور باعتبارها تمثل نقاط التأثير الأساسية.

وكما تم بيانه تنتقل آثار تداعيات الحرب عبر مسارات مترابطة تشمل الأسعار والقدرة الشرائية وأداء الشركات وسوق العمل والتفاوت بين الفئات والقطاعات، وهو ما يجعل التركيز على هذه المسارات ضرورياً لمعالجة التحديات في نقاطها الأساسية.

وفي هذا الإطار يسهم توجيه الحوار حالياً نحو قضايا التضخم وتكاليف المعيشة في تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، كما يدعم التركيز على استدامة الشركات قدرة القطاع الخاص على التكيف، ويسهم التركيز على سوق العمل في الحد من فقدان الوظائف ويتيح تناول أوضاع الفئات الأكثر تأثراً بصورة أكثر دقة.

وتشير التقارير الدولية إلى أن الحوار الاجتماعي يكون أكثر تأثيراً عندما يرتبط بقضايا محددة ذات أثر مباشر، لأنه يتيح توجيه النقاش نحو حلول قابلة للتطبيق، كما يسهم ذلك في تعزيز العلاقة بين مخرجات الحوار والسياسات العامة وتحسين آليات المتابعة والتقييم.[51]

3- تعزيز التكامل بين مستويات الحوار

تعتمد فعالية الحوار الاجتماعي على التكامل بين مستوياته المختلفة بحيث يعمل كل مستوى ضمن إطار مترابط يدعم الآخر، فالحوار الوطني يحدد التوجهات العامة والقطاعي يترجمها إلى معالجات متخصصة بينما يمثل مستوى المنشأة مجال التطبيق العملي.

---

[51] منظمة العمل الدولية، الحوار الاجتماعي في سياق الأزمات: السياسات والتجارب الدولية، 2020–2022 (ILO, Social Dialogue in Crisis Contexts)

وفي غياب هذا التكامل قد تظهر فجوة بين السياسات والتطبيق حيث تبقى التوجهات العامة غير مترجمة إلى ممارسات، أو يتم التعامل مع التحديات على مستوى المنشأة بمعزل عن الإطار العام، فضلاً عن أن ضعف الترابط بين هذه المستويات يمثل أحد أبرز عوامل محدودية تأثير الحوار.[52]

ويشكل المستوى الوطني منصة لتنسيق السياسات المرتبطة بتداعيات الحرب الإقليمية الراهنة، إلا أن فعاليته ترتبط بقدرته على استيعاب المعطيات القطاعية، أما المستوى القطاعي فيتيح التعامل مع خصوصية القطاعات التي تختلف في درجة تأثرها، ويسهم في نقل هذه الخصوصيات إلى مستوى السياسات، وعلى مستوى المنشأة يتحول الحوار إلى ممارسات عملية تعالج القضايا اليومية وتحد من تفاقمها.

ويعتبر تدفق المعلومات بين هذه المستويات عنصراً أساسياً لتحقيق التكامل حيث يسهم في تحسين جودة القرارات وتقليل الفجوة بين التخطيط والتنفيذ وتعزيز الشفافية والثقة.

وفي ضوء الحرب الإقليمية الراهنة يمثل هذا التكامل شرطاً لتحويل الحوار الاجتماعي إلى أداة متكاملة لإدارة تداعيات الأزمة بدلاً من بقائه موزعاً بين مستويات متعددة.

4- دعم الحوار بالبيانات والمعلومات

يكون الحوار الاجتماعي أكثر فاعلية عندما يستند إلى بيانات دقيقة ومحدثة تعكس واقع الاقتصاد وسوق العمل خاصة في الأزمات التي تتسم بسرعة التغير، كما أن توفر المعلومات يعزز قدرة الأطراف على فهم التحديات وتقييم السياسات واتخاذ قرارات مستنيرة.[53]

وفي الأزمة الراهنة هناك حاجة إلى بيانات مستمرة حول الأسعار وتكاليف التشغيل والنشاط الاقتصادي وسوق العمل لفهم مسارات وتداعيات الحرب الإقليمية وتحديد نقاط الضغط وتوقع الاتجاهات، كما يسهم توفر البيانات في تعزيز الشفافية وتقليل فجوة المعرفة بين الأطراف مما يدعم الثقة في الحوار، وفي المقابل فإن محدودية البيانات قد تؤدي إلى تباين في تقدير التحديات مما يضعف فعالية الحوار.

ويمتد دور البيانات إلى تصميم السياسات وتقييمها، حيث تتطلب التدخلات دقة في الاستهداف وهو ما يعتمد

---

[52] منظمة العمل الدولية، أطر الحوار الاجتماعي الثلاثي، 2019 (ILO, Tripartite Social Dialogue Frameworks, 2019)

[53] منظمة العمل الدولية، تعزيز الحوار الاجتماعي القائم على الأدلة وصنع السياسات، 2020–2024
(ILO, Evidence-based Social Dialogue and Policymaking)

على توفر معلومات حول الفئات والقطاعات الأكثر تأثراً، كما يتيح تقييم أثر السياسات وتعديلها.

وعلى المستوى العربي يوفر التطور في نظم المعلومات أساساً يمكن البناء عليه لتعزيز دور البيانات، خاصة من خلال تحسين تدفق المعلومات وربطها بعملية اتخاذ القرار.

5- تعزيز الثقة والشراكة بين الأطراف

لا يحقق الحوار الاجتماعي فعاليته دون وجود مستوى كاف من الثقة بين الأطراف نظراً لطبيعته التي تقوم على تبادل المعلومات والتفاوض حول قضايا حساسة، وتشير الأدبيات إلى أن الثقة تعزز قدرة الأطراف على الانخراط في الحوار بصورة بناءة وتسهل التوصل إلى اتفاقات قابلة للتطبيق.[54]

ويرتبط ذلك بمفهوم الشراكة حيث تفهم العلاقة بين الأطراف كشراكة في إدارة التحديات، ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في الأزمات حيث تتداخل المصالح وتزداد الحاجة إلى التنسيق، ويتيح تعزيز الشراكة الانتقال من إدارة الخلافات إلى إدارة التحديات المشتركة من خلال البحث عن حلول متوازنة مما يعزز استقرار السياسات وقابليتها للتطبيق.

كما تتأثر الثقة بديمومة التواصل حيث يسهم وجود قنوات منتظمة في بناء فهم مشترك، بينما يحد الاقتصار على التواصل في الظروف الاستثنائية من فعالية الحوار، وتشكل الشفافية عاملاً أساسياً في تعزيز الثقة من خلال وضوح المعلومات وتقليل فجوة التوقعات[55].

وفي ظل تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة تمثل الثقة والشراكة شرطاً أساسياً لفعالية الحوار خاصة في ظل ارتفاع عدم اليقين حيث يتطلب التعامل مع التحديات درجة عالية من التفاهم بين الأطراف.

---

[54] منظمة العمل الدولية، الحوار الاجتماعي وبناء الثقة بين الأطراف، 2018–2022 (ILO, Social Dialogue and Trust Building)
[55] منظمة العمل العربية، مبادرة "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية"، 2023

الخلاصة والتوصيات

تعكس المعالجة التي قدمتها هذه الورقة أن تداعيات الحرب الإقليمية في المنطقة العربية تمثل مساراً اقتصادياً واجتماعياً ممتداً تتقاطع فيه الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتحديات استدامة النشاط الاقتصادي ومخاطر عدم الاستقرار في سوق العمل، وتؤدي هذه التفاعلات إلى انتقال تدريجي للأثر من الأسواق إلى مستويات المعيشة بما يفرض تحدياً مركباً أمام صانع القرار يتمثل في إدارة هذه العلاقات المتداخلة بصورة متوازنة.

فالتعامل مع هذه التداعيات لا يمكن أن يتم من خلال تدخلات جزئية لأن كل قرار في جانب معين ينعكس على الجوانب الأخرى، وهو ما يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية شرطاً لفعالية الاستجابة، وفي هذا الإطار يمثل الحوار الاجتماعي آلية تنظيمية تتيح إدارة هذا التداخل من خلال ربط السياسات بالواقع العملي وإدماج الأطراف المعنية في تقدير الخيارات وتوزيع الأعباء بصورة تقلل من انتقال آثار الأزمة إلى اختلالات أعمق.

ومن هنا يكتسب الحوار الاجتماعي فعاليته عندما يمارس بصورة منتظمة وموجهة نحو قضايا محددة ويستند إلى معلومات دقيقة ويدار ضمن إطار من الثقة والشراكة بين الأطراف، كما يتبين أن وجود أطر مؤسسية قائمة في العديد من الدول العربية إلى جانب الخبرة المتراكمة في إدارة الأزمات، يوفر أساساً عملياً يمكن البناء عليه لتفعيل هذا الدور دون الحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة.

كما نؤكد أن تطوير الحوار الاجتماعي لا يرتبط بإعادة تصميمه بقدر ما يرتبط بتفعيل عناصره القائمة وربطها بصورة أوثق بدورة صنع القرار، بما يتيح تحويله إلى أداة عملية لإدارة الأزمات، حيث أن التكامل بين مستوياته المختلفة وتعزيز ارتباطه بالبيانات وتطوير قنوات التواصل بين الأطراف تمثل عناصر أساسية لرفع فعاليته في المرحلة الحالية.

في هذا السياق، وفي ضوء ما تشهده المنطقة العربية، يصبح الحوار الاجتماعي ضرورة وجزءاً من نطاق أوسع لإدارة الأزمات تقوم على التنسيق بين السياسات وتحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الأنظمة على التكيف مع التغيرات، ويتيح هذا النهج التعامل مع التحديات بصورة مترابطة ويحد من انتقالها إلى أزمات أعمق في سوق العمل أو البنية الاجتماعية.

ويتطلب تفعيل الحوار الاجتماعي في مواجهة تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة الانتقال من الممارسة العامة إلى إطار منهجي يرتبط بصورة مباشرة بعملية صياغة السياسات وتنفيذها، ويشمل ذلك إعادة توجيهه ليصبح أداة لإدارة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الأزمة.

ويبدأ ذلك بـ :-

- تفعيل الأطر المؤسسية للحوار الاجتماعي بصورة منتظمة بحيث تتحول من آليات تستخدم عند الحاجة إلى منصات مستمرة لمتابعة تطورات الأزمة وتقييم آثارها، بما يسهم في بناء فهم مشترك بين الأطراف وتحسين القدرة على الاستجابة المبكرة وتقليل كلفة التدخلات المتأخرة، كما يعزز إدماج الحوار الاجتماعي ضمن دورة صنع القرار بدلاً من بقائه في موقع استشاري محدود الأثر.
- توجيه الحوار نحو القضايا التي تمثل جوهر التحديات في المرحلة الحالية وفي مقدمتها الضغوط التضخمية واستدامة الشركات، والحفاظ على الوظائف، واستقرار سوق العمل وحماية الفئات الأكثر تأثراً، لتعزيز التوجيه نحو تحويل الحوار من إطار عام إلى أداة لإنتاج حلول قابلة للتطبيق ترتبط مباشرة بالو اقع الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز التكامل بين مستويات الحوار الاجتماعي شرط أساسي لفعاليته، من خلال الربط بين المستوى الوطني الذي يحدد التوجهات العامة، والمستوى القطاعي الذي يعالج خصوصية الأنشطة الاقتصادية، ومستوى المنشأة الذي يمثل مجال التطبيق العملي، حيث يسهم هذا التكامل في تقليل الفجوة بين السياسات والتنفيذ ويعزز القدرة على التعامل مع التفاوت في تأثير الأزمة بين القطاعات والفئات المختلفة.
- أهمية دعم الحوار الاجتماعي بالبيانات والمعلومات حول التداعيات الاقتصـــادية والاجتماعية للحرب الإقليمية الراهنة، لتحســين جودة النقاش وصــنع القرار وتعزيز الشــفافية بين الأطراف وتوجيه السياسات نحو الفئات والقطاعات الأكثر تأثراً، وبما يتيح ذلك من تصميم تدخلات أكثر دقة وفعالية مع إمكانية تقييم أثرها وتعديلها عند الحاجة.
- أهمية تعزيز الثقة والشراكة بين أطراف الإنتاج باعتبارهما شرطين لنجاح الحوار الاجتماعي خاصة في ظل القرارات التي تتطلب توزيع أعباء الأزمة، ويسهم تطوير قنوات التواصل المنتظم ووضوح المعلومات في دعم هذه الثقة وتعزيز القدرة على التوصل إلى تو افقات قابلة للتطبيق.
- كما تتطلب المرحلة الحالية ربط مخرجات الحوار الاجتماعي بصورة مباشرة بالسياسات العامة من خلال آليات واضحة لنقل نتائج الحوار إلى مستوى القرار، ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، ويؤدي ذلك إلى تعزيز دور الحوار الاجتماعي كأداة فاعلة في صنع السياسات.

وهنا يكون الحوار الاجتماعي جزءاً من جهود متكاملة لإدارة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية تقوم على الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التكامل بين مستويات الحوار والاستناد إلى البيانات وبناء الثقة بين الأطراف بما يدعم قدرة الدول العربية على التعامل مع التحديات الحالية والاستجابة للأزمات المستقبلية بكفاءة أكبر.

التوصيات

- تفعيل الأطر المؤسسية للحوار الاجتماعي بصورة دورية ومنتظمة وربطها بمتابعة تطورات الأزمة وتقييم آثارها بشكل مستمر.
- توجيه الحوار الاجتماعي نحو القضايا ذات الأولوية جراء تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية، وبشكل خاص التضخم وتكاليف المعيشة واستدامة الشركات واستقرار سوق العمل وحماية الفئات الأكثر تأثراً، ومناقشة مخاطرها وتوصيفها وتحديد آليات التخفيف منها.
- تعزيز التكامل بين مستويات الحوار الاجتماعي (الوطني، القطاعي، وعلى مستوى المنشآت) بما يضمن انتقال السياسات إلى التطبيق العملي، وتصميم حلول مبكرة لحماية الوظائف والدخول وظروف العمل.
- تطوير نظم المعلومات المرتبطة بسوق العمل والقطاعات الاقتصادية وربطها بآليات الحوار الاجتماعي لدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات والحقائق، وتحسين استهداف السياسات.
- تعزيز الشفافية وقنوات التواصل بين الأطراف بما يدعم بناء الثقة ويسهم في تسهيل التوصل إلى توافقات فعالة.
- اعتماد آليات واضحة لربط مخرجات الحوار الاجتماعي بالسياسات العامة بما يشمل نقل التوصيات إلى مستوى القرار ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها.
- إدماج الحوار الاجتماعي ضمن إطار أوسع لإدارة تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية، يقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التوازن بين استقرار النشاط الاقتصادي وحماية مستويات المعيشة.

الخاتمة

تمثل تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة على الدول العربية نقطة تحول مفصلية في مسار النظامين الدولي والإقليمي، تتقاطع فيها الأزمات الجيوسياسية مع الاختلالات الاقتصادية الهيكلية. حيث لم تعد الأزمات ظرفية أو منفصلة، بل أصبحت متداخلة وممتدة. فتداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية تجاوزت حدود الصدمة الاقتصادية المباشرة، لتشكل تحدياً مركباً يمس استدامة النمو، واستقرار أسواق العمل، ومستويات المعيشة، ويهدد بتعميق الهشاشة الاجتماعية و اتساع فجوات عدم المساواة. وفي هذا السياق، لا يمكن التعامل مع هذه التحديات عبر أدوات السياسات التقليدية بمعزل عن آليات التنسيق المؤسسي الشامل، ومن ثم فإن بناء اقتصاد عربي قادر على الصمود يتطلب تحولاً استراتيجياً شاملاً، يتم إدارته من خلال حوار اجتماعي يجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال وفقاً للمعايير العربية والدولية للعمل اللائق، كأداة استراتيجية قادرة على إدارة التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي وحماية الحقوق الاجتماعية، بهدف التوصل إلى حلول توافقية لصياغة سياسات مبكرة تنتقل من منطق الاستجابة قصيرة الأجل إلى بناء منظومات مرنة قادرة على امتصاص الصدمات والتكيف معها، وتحويلها إلى فرص للنمو المستدام.

ومن هنا، تبرز أهمية دور تعزيز الحوار الاجتماعي في الدول العربية لتفعيل مبادرة منظمة العمل العربية بعنوان " نحو عقد إجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل أمن وعادل ومستدام"، بما يرسخ مبادئ العدالة الاجتماعية، ويضمن توزيعاً أكثر توازناً لعوائد التنمية، ولتحقيق التعافي من تداعيات الحرب الراهنة، يتطلب ذلك الاستثمار في بناء الثقة وتطوير الأطر المؤسسية وتعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما التكامل الإقليمي، وتمثل هذه العوامل جميعها ركائز أساسية لبناء نموذج تنموي جديد أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تداعيات الحرب الراهنة والانتقال إلى اقتصاد قادر على امتصاص الأزمات والتعافي السريع .

جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

1965

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

www.alolabor.org